مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

أخبـاردولية -
مقـــالات- نشرات
سياسية-إقتصادية
عسكرية – ميدانية
علمية –إجتماعية
نفسية

العدد / 659 / السنة السابعة عدد الصفحات (10)

الثلاثـــــــأء 31-01-2023

شـــــؤون سياسية وأخبـار ميدانيــة

مقـــــــــــالة العـــــدد

اثنا عشر عاما من المخيمات لماذا ،؟ السؤال الكبير

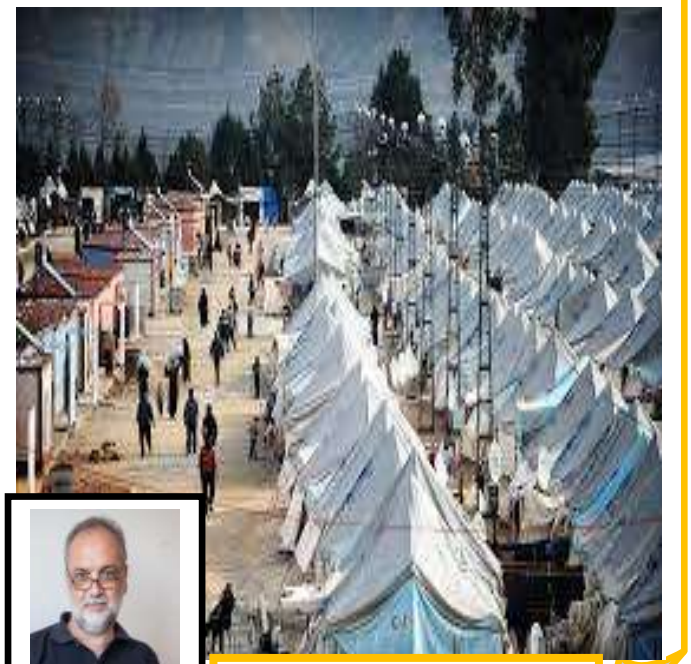

د. مأمون سيد عيسى

2023يدخل العام الجديد على مخيمات النزوح في الشمال السوري يشعل النازحون الذين تعدى جموعهم المليون ونصف الشمعة الثانية عشر من عمر تلك المخيمات البائسة ، يسألني احدهم الى متى ؟ ،اجيبه بالصمت.
اصبح مشهد المخيمات في الشمال السوري ومعاناتهم من البرد والجوع والفقر مشهدا متكررا على القنوات المختلفة، لم يعد يثير التعاطف ولا حتى الانتباه ،كان لابد ان نسأل لماذا اثنا عشر عاما من المخيمات في الشمال السوري و لماذا لم يتم نقل النازحين الى مساكن تمنحهم قليلا من الكرامة المفقودة والخصوصية خاصة مع انسداد الأفق في الوصول الى حل سياسي وكان لابد ان نحاور العديد ونستطلع الآراء ونناقش السؤال لماذا المخيمات.
أول الآراء يقول بأن الايواء في تلك المخيمات موصى به من قبل مؤسسات الأمم المتحدة
–في الرد على ذلك الرأي نقول عندما عودتنا إلى موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ،لاحظنا ان منطلقاتها لا تشجع إقامة المخيمات حيث ورد في موقع المفوضية بكل وضوح ما يلي :(لا تؤيد المفوضية بناء المخيمات لأننا نعتقد بأن وجود ترتيبات أخرى من شأنها أن توفر حياة طبيعية أكثر للأشخاص المجبرين على الفرار.)
وهذا يبطل الذريعة التي نسمعها مرارا ان الايواء في المخيمات موصى به من قبل الأمم المتحدة
ثاني تلك الآراء يقول بان إقامة مساكن النازحين بدل المخيمات يعتبر لدى الأمم المتحدة نوع من التغيير الديمغرافي وفي الرد على ذلك الرأي نقول لقد تبنى العديد من المنظمات الإنسانية هذه الرأي وعندما حاورنا العديد من مدراء تلك المنظمات العاملة في شمال سوريا و سؤالهم لماذا المخيمات بدل مساكن تحفظ الكرامة كان ردهم ان الأمم المتحدة لا توافق على إقامة مساكن للنازحين حيث تعتبر إقامة المساكن هو شكل من اشكال التغيير الديمغرافي عبر اعادة توطين للنازحين في غير ارضهم لذلك لا تزال منظمات الأمم المتحدة وداعمين من دول عربية يلحظون في مشاريعهم تزويد النازحين بالمخيمات أو استبدال الخيام المهترئة في المخيمات الحالية بدل إقامة المساكن التي تحفظ كرامة النازحين.

في الرد على تلك الآراء نقول

أ-عندما رجعنا إلى تعريف التغيير الديمغرافي نجد ان إقامة تلك المساكن ونقل النازحين من المخيمات اليها لا يدخل ضمن مفهوم التغيير الديمغرافي الذي يقول وفق القانون الدولي (ان التغيير الديمغرافي هو ذلك التحوّل الذي يطرأ على البنيان والقوام السكاني لرقعةٍ جغرافية، ناجماً عن فعلٍ أو أفعال إراديّة من قِبل جهةٍ ما تجاه أفراد أو مجموعات تفقد إرادتها في ذاك التحوّل)(٣) بالتالي ان نقل النازحين من مخيمات الى مساكن ليس له علاقة بمفهوم التَّغيير الديمغرافي فهو تحول مؤقت في المكان و يتم بإرادة من النازحين و من المؤكد أنه من يتوفر لديه الإمكانية ليعود إلى بيته وأرضه لن يفضل مسكنا بسيطا من غرفة أو غرفتين بعيدا عن بيته و ارضه و بلده وجذوره "ومن المؤكد ان المُهجّرين يُفضّلون الإقامة في خيمة تنصب في أرضهم وقراهم على قصر هنا."

ب -في مناقشة ممانعة الأمم المتحدة لإقامة تلك المساكن بحجة التغيير الديمغرافي وجدنا دورا واضحا للأمم المتحدة في عمليات التغيير الديمغرافي التي جرت في أماكن عدة في سوريا وذلك عند تدخلها كوسيط في اخلاء حلب وداريا وفي الاتفاق الأول الذي افضى إلى إخلاء حمص القديمة و في اتفاق المدن الأربعة ,اما دور الأمم المتحدة في إعادة التوطين ، فهو سياسة علنية ترعاها مؤسسات الأمم المتحدة حيث تعمل على توزيع السوريين على دول العالم عبر مفوضية اللاجئين بينما رفض الفلسطينيين منذ نصف قرن التعاون مع هذه المؤسسة لان إعادة التوطين ستعمل على تفتيت الشتات الفلسطيني وتقويض حقوقهم الوطنية الجماعية كشعب

ثالث تلك الآراء يقول بان إقامة تلك المساكن في مناطق عفرين شمال سوريا هو نوع من انواع التغيير الديمغرافي تجاه المكون الكردي

لقد وجدنا ذلك الرأي لدى منظمات مثل منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في كتابها الى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي حيث دعت إلى اتخاذ مواقف صارمة تجاه محاولات التغيير الديموغرافي القسرية في عموم سوريا، بعد تدشين وزير الداخلية التركي سليمان صويلو مجمعاً سكنياً في ريف إدلب.(٤)ونعتقد ان ضغط الولايات المتحدة على دول خليجية لوقف تمويل إقامة تلك المساكن هو استجابة لرأي قيادات كردية في ذلك و نعتقد ان ذلك تم بضغط من الولايات المتحدة عبر قرار مجلس التعاون الخليجي وقف تمويل اقامة تلك المساكن

في الرد على ذلك الرأي نبين ان من غادر منطقة عفرين من المكون الكردي كان اغلبهم من المرتبطين بحزب ال ب .ك.ك الإرهابي و المتعاطفين و المتعاونين معه من الذين رافقوه بالانسحاب من عفرين عند تحريرها من سيطرته و نعتقد ان تراجع نسبة المكون الكردي حاليا في منطقة عفرين ناجم عن انتقال كتلة كبيرة من المهجرين قسريا نزحت للمنطقة وقد تم تهجيرها من قبل النظام السوري قسريا من مناطق دمشق وريفها ومناطق غيرها و أدى هذا التهجير الى تمديد الكتلة العربية ضمن المدينة لكن هذا التغيير يقع مسؤولية حدوثه على النظام وحلفاءه بسبب سياسات التهجير القسري التي قام بها النظام

رابع تلك الآراء يقول بأن إقامة تلك المساكن يجب ان تؤجل لما بعد الحل السياسي في سوريا

في الرد على ذلك الرأي نقول ان اثنا عشر عاما مضت والسوريون ومنهم النازحون الى المخيمات لازالوا بانتظار هذا الحل السياسي الذي ربما يخطط له ان لا يأتي فكيف يترك النازحين في تلك المخيمات اكثر من عقد من الزمن وهم في اشد المعاناة وكان بالإمكان تخفيف تلك المعاناة بشكل كبير لو تم انشاء مساكن جاهزة.

خامس تلك الآراء يقول بأن المخيمات تعد وسيلة لاستجلاب التعاطف الدولي

- ينطلق أصحاب هذا الرأي من ان وجود المخيمات في المنطقة سيحفز المجتمع الدولي على التعاطف الدولي مع السوريين النازحين الى المخيمات بما يشاهدوا من مشاهد تدمي القلب على القنوات وان هذا سوف يدفع باتجاه إيجاد حل للقضية السورية وذلك بما تبديه هذه المخيمات من صور المأساة التي قد تثير تعاطف العالم مما أدى الى الاستمرار في إقامة المخيمات بدل إقامة مساكن ولو كانت بسيطة.

في الرد على ذلك الرأي نقول إذا كانت مشاهد القتل والقصف بكل أنواع السلاح وحتى الكيماوي وما رافق ذلك من تهجير لملايين السوريين لم تجلب تعاطف المجتمع الدولي فهل ستجلب مشاهد المخيمات ذلك التعاطف.

سادس تلك الآراء يقول ان بناء المخيمات اقل كلفة من انشاء المساكن حتى لو كانت صغيرة.

ينطلق أصحاب هذا الرأي من القول بأن إنشاء المخيمات هو أقل تكلفة من إنشاء غرف سكنية وان إنشاء تلك المساكن يلزمه ميزانيات كبيرة.

في الرد على ذلك الراي نقول ان تكلفة الخيمة كما نجد على موقع شركة مصنعة للخيام تبلغ ٦٠٠ دولار أميركي والعمر الافتراضي للخيمة هو سنة واحدة كما تقول الشركة المصنعة(٦) وذلك يعود لأن الخيمة تتمزق بسبب ظروف الحر والرياح بالتالي يتوجب استبدالها دوريا وبالتالي من المؤكد ان كلفة إنشاء المساكن على المدى الطويل هي أقل من انشاء الخيم حيث ان تكاليف ما يتم انشاؤه للمخيمات من طرق واسوار حماية ودورات مياه و صرف صحي للمخيم هو على المدى البعيد كلفة مهدورة لن يستفاد منها عند اغلاق المخيمات مستقبلا ولو تم توظيف تلك التكاليف المهدورة إضافة الى تكاليف تجديد الخيام في إقامة مساكن لكان بناء المساكن اقل كلفة من بناء المخيمات. خاصة ان هذه المساكن يمكن ان يستفيد منها الكثيرين من أبناء المنطقة مستقبلا وليست كلفة مهدورة كالخيام.

بالنتيجة لقد وجدنا ان الذرائع المطروحة لعدم بناء مساكن لنقل النازحين الى المخيمات في الشمال السوري اليها كانت جميعها واهية وان ممانعة إقامة تلك المساكن للنازحين بدل المخيمات تكمن ورائها اهداف سياسية فالاستمرار في تلك المخيمات و عيش نازحيها في ظروف لا تحقق الكرامة الإنسانية وعرض تلك المخيمات على القنوات العربية

نعتقد ان القصد منه:

#العمل على تحطيم البنية المجتمعية والنفسية لأكثر من مليون سوري نازح الي المخيمات و تهيئتهم لقبول أي حل سياسي يعرض عليهم حتى لو كان الرجوع لحضن النظام الذي يتم العمل على إعادة تسويقه من دول عربية عديدة

#التلويح بتلك المخيمات البائسة بوصفها أحد تداعيات ثورات الربيع العربي، فإعلامية مصرية هي ريهام سعيد تذهب الى مخيمات لبنان لتسجيل برنامجها وترفق مشاهد صورتها في المخيمات بتعليق(انظروا هذه هي الشعوب التي تشردت وتقسمت وضيّعت نفسها، هذا مصير الناس عندما يضيع وطنه هؤلاء المشردون أضاعوا وطنهم.(7) (" لقد كانت ريهام سعيد تقدم رسالة للشعب العربي مفادها أن "على الشعب ألا يخرج عن حكامه والا يطالب بالحرية والديمقراطية و انه من يخرج عن حاكمه فسوف يلقى نفس مصير السوريين الذين تشاهدونهم في المخيمات.

المساكنة في سوريا.. هل تغيرت النظرة الاجتماعية تجاه الظاهرة في ظل الأزمات؟

أجرت شبكة إعلامية محلية استطلاع رأي في العاصمة دمشق، سألت فيه المواطنين عن رأيهم بالمساكنة قبل الزواج وعن سبب رفضهم أو قبولهم لهذه الظاهرة.

وأكدت شابة من العينة المستطلعة وقوفها ضد هذه الظاهرة، مشيرة إلى ضرورة وجود فترة للتعارف بين الشخصين قبل الزواج من دون الدخول في علاقة كاملة، وذلك بهدف معرفة طباع الشريكين، إلا أنها رفضت فكرة المساكنة بالمطلق.

بينما ذكر شخص آخر أنه لا يمانع المساكنة قبل الزواج، نظراً للظروف الاقتصادية القاسية التي تمر على الأهالي في سوريا، وخاصة مع ارتفاع تكاليف ونفقات الزواج.وأضاف: "الذهب غالي والعفش غالي.. عندما يتفق اثنان هذا يعني أنهم بحبو بعض".

إحدى المشاركات قالت إن المساكنة منافية للتعاليم الدينية وتتعارض مع الأخلاق أيضاً، فحتى السكن المشترك بين شخصين تحت بند الصداقة سينتج عنه "فواحش وأمراض وهي أشياء لا يمكن تداركها"، وعقبت: "عقلك لن يتحمل هذا الأمر كمجتمع شرقي، بينما يمكن أن يكون مقبولاً في المجتمعات الغربية".

اعلنت وزارة الداخلية السورية أن ١٥ من أفراد قوى الأمن الداخلي أصيبوا بانفجار عبوة ناسفة على طريق حافلة كانت تقلهم في ريف درعا جنوب البلاد.

وأوضحت الوزارة أنه "خلال تنفيذ عناصر قوى الأمن الداخلي مهامهم في درعا وأثناء عودتهم إلى دمشق، استهدف إرهابيون مجهولون بعبوة ناسفة حافلة المبيت التي تقلهم قرب جسر خربة غزالة، على أوتوستراد دمشق ـ درعا".

وأشارت الوزارة إلى أن المصابين (جراحهم متفاوتة الخطورة، وأن جراح سبعة منهم خطيرة.

وقالت إن دوريات من مختلف الوحدات الشرطية في محافظة درعا حضرت على الفور وتم إسعافهم إلى عدة مشاف.

وأشارت إلى أن "التحقيقات مستمرة للتوصل إلى هوية الإرهابيين واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم

المعارضة التركية تعلن برنامجها الانتخابي وموقفها من اللاجئين

أعلنت الطاولة السداسية"، أكبر تحالفات المعارضة التركية، اليوم الاثنين ٣٠ من كانون الثاني، عن برنامجها الانتخابي والسياسات التي ستتبعها في حال فوزها بالانتخابات.

وخصصت الطاولة ثلاث صفحات من ٢٤٤ صفحة لسياساتها تجاه المهاجرين واللاجئين السوريين.

وبحسب البيان، تريد المعارضة التركية ضمان عودة السوريين الخاضعين لـ"الحماية المؤقتة" إلى بلدهم في أقرب وقت ممكن، وفقًا للقانون المحلي التركي والدولي.

وتريد المعارضة التعاون مع المؤسسات الدولية والإدارة السورية" والسوريين الموجودين في تركيا بجهودها لإعادتهم إلى مناطقهم.

وأضاف البيان أن المعارضة ستعمل بجهد لبدء حوار مكثف مع جميع الأطراف المعنية التي تمثّل مختلف شرائح الشعب السوري، وحكومة النظام باستثناء الجماعات الإرهابية، لإحلال سلام دائم في إطار قرارات الأمم المتحدة، ودعم جهود الحل السياسي للأمم المتحدة، وخاصة القرار "٢٢٥٤"، لحماية وحدة أراضي تركيا وعودة اللاجئين، بالإضافة إلى دعم مشاركة رجال الأعمال الأتراك في إعادة الإعمار والاستثمار في سوريا.

وستعيد المعارضة هيكلة المؤسسات المتعلقة بطالبي اللجوء، ولا سيما مديرية إدارة الهجرة، وتعزيز البنى التحتية لإدارتها وموظفيها، ومراجعة قانون الأجانب والحماية الدولية.

وستعيد المعارضة النظر باتفاقية إعادة القبول لعام ٢٠١٤ و٢٠١٦ بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إذ ترفض المعارضة تحويل تركيا إلى "مستودع لاجئين" لأوروبا.

وسيتم تضييق نطاق منح الجنسية الاستثنائية من خلال مراجعة القانون ذي الصلة والتشريعات الثانوية، بالإضافة لإنهاء منح الجنسية التركية مقابل شراء العقارات أو سندات الدين الحكومية أو صناديق الاستثمار أو فتح وديعة بالعملة الأجنبية أو حساب تقاعد خاص.

وسيعاد فحص الإجراءات السابقة المتعلقة بمنح الجنسية، وستسحب جنسية الذين يتبين أنهم قدموا بيانات وثائق كاذبة، وتتخذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة ضد المعنيين في حالة اكتشاف خطأ إداري.

وبحسب البيان، ستزيد المعارضة العقوبات المفروضة على الشركات التي توظف مهاجرين غير شرعيين، وستغلق الشركات المملوكة للأجانب الذين يتبين أنهم يعملون من دون ترخيص، بالإضافة إلى تطبيق العقوبات بشكل فعال على من يعملون بشكل غير قانوني أو يوظفون عمالًا غير مسجلين.

وستعمل المعارضة على تطوير آلية تضمن حصول جميع أطفال المهاجرين وطالبي اللجوء على التعليم، وإعداد مواد تعليمية ومناهج تعليمية عالية الجودة حتى يتمكن اللاجئون من تعلم اللغة التركية.

وينص المشروع الانتخابي على بدء أنشطة توعية عامة من أجل القضاء على نقص المعلومات والتحيزات ضد اللاجئين في المجتمع، مع مكافحة فعالة لمشكلة الهجرة وطالبي اللجوء، وإساءة معاملة النساء والأطفال المهاجرين.

وتتكون " الطاولة السداسية" من حزب "الشعب الجمهوري(CHP) "، والحزب "الجيد"، وحزب "المستقبل"، وحزب "الديمقراطية والتقدم (DEVA) "، وحزب "السعادة"، والحزب "الديمقراطي."

تقرير: النظام وروسيا قصفا سوريا بـ ٢٠ نوعاً من الذخائر العنقودية

قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير اليوم الإثنين، إن ١٤٣٥ سورياً بينهم ٥١٨ طفلاً، قتلوا بالذخائر العنقودية ومخلفاتها التي استخدمها النظام السوري وروسيا، مشيرة إلى أن النظام وروسيا قصفا سوريا بـ ٢٠ نوعاً من الذخائر العنقودية.

وأضافت الشبكة أن قرابة ١٠ - ٤٠ في المئة من هذه الذخائر لا تنفجر، مؤكدة أن المئات من الذخائر العنقودية في سوريا قد تحولت إلى ما يُشبه الألغام الأرضية، التي تؤدي إلى قتل أو تشويه المدنيين وتحقيق إصابات بليغة في صفوفهم.

وأشار التقرير إلى أن مخلفات الذخائر العنقودية تهديد مفتوح لحياة الأجيال القادمة في سوريا، حيث عرض خرائط لمناطق انتشار مخلفات الذخائر العنقودية في العديد من المحافظات السورية.

مخلفات الحرب في سوريا.. ١١ عاماً من القصف

التقرير قال إنَّ الأراضي السورية تعرضت على مدى قرابة ١١ عاماً لقصف متكرر وكثيف بالذخائر العنقودية من قبل النظام السوري أولاً، ومن قبل القوات الروسية بعد تدخلها العسكري ثانياً، وإنَّ مئات الهجمات وجهت نحو أهدافٍ مدنية بما فيها أراضٍ زراعية أو مناطق مأهولة بالسكان، وخلَّفت ضحايا قتلى ومصابين في صفوف المواطنين السوريين.

وفي هذا السياق أورد التقرير عدة أنماط ميزت استخدام قوات النظام وروسيا لهذه الذخائر العشوائية، وأوضح أن خطورتها تكمن في الآثار المترتبة عليها، التي تتجاوز حقبة الحروب والنزاعات، بسبب تحول مخلفات الحرب إلى ألغام تحصد الأرواح.

وفقاً للتقرير فإن أوَّل استخدام موثَّق للذخائر العنقودية في سوريا كان في تموز ٢٠١٢، وإن النظام السوري والقوات الروسية هما فقط الجهتان اللتان استخدمتا الذخائر العنقودية في سوريا.

هجوم يضرب موقعاً عسكرياً في العمق الإيراني

هل ترد طهران؟

مصادر محلية: تجدد القصف على الشريط الحدودي بين العراق و سوريا

وكالة الأنباء الإيرانية: لم يتعرض أي إيراني للأذى خلال الهجوم الصهيوني على البو كمال في سوري

وكالة الأنباء الإيرانية: الاعتداءات على البوكمال تسببت بتضررت ثلاث شاحنات تحمل مواد غذائية دخلت سوريا من العراق

بطائرة مسيرة مجهولة.. مقـتل قيـادي إيـراني وعدد من مرافقيه بريف البوكمال

أعلن موقع محلي، صباح اليوم الاثنين، عن مقتل قيادي إيراني وعدد من مرافقيه خلال تفقدهم أماكن استُهدفت من قبل طائرات مسيرة مجهولة أمس الأحد في البوكمال بمحافظة دير الزور.

وأكد موقع "نهر ميديا" المعني بنقل أخبار المنطقة الشرقية في سوريا، مصرع قيادي إيراني واثنين من مرافقيه بقصف من طائرة مسيّرة استهدفت سيارته (بيك آب دفع رباعي) أثناء تفقده لمكان غارت أمس في ساحة "الأسطورة" في بلدة الهري بريف مدينة البوكمال.

وأضاف الموقع، أن الميليشيات الإيرانية استنفرت وبدأت بإخلاء مقرات في مدينة البوكمال وقرية السويعية على خلفية استهداف قيادي إيراني واثنين من مرافقيه.

واستهدفت طائرات بدون طيار مجهولة الهوية، أمس الأحد، قافلة شاحنات تابعة للميليشيات الإيرانية في مدينة البوكمال بمحافظة دير الزور، شرقي سوريا.

وأفادت مصادر محلية بأن طائرات مسيرة مجهولة الهوية استهدفت قافلة لوجستية تابعة للميليشيات الإيرانية في قرية تابعة لمدينة البوكمال الحدودية مع العراق.

ووفقاً لموقع نهر ميديا، إن الطيران المجهول استهدف شاحنات (برادات)، في ساحة الأسطورة في قرية الهري قرب البوكمال على الحدود السورية-العراقية.

ولفت الموقع، أن ٦ شاحنات استهدفت من قبل الطائرات المجهولة وكانت داخلة من العراق نحو الأراضي السورية.

يشار أن المتطقة تتعرض لقصف مجهول بين الحين والآخر يستهدف فيها مواقع الميليشيات الإيرانية التي تسيطر على المنطقة وتحركاتها.

ويعتقد أن إسرائيل هي من تقف وراء الضربات الجوية فيما لم تتبنَ أي جهة مسؤوليتها عن الغارات التي استهدفت القافلة مساء أمس الأحد.

منسقوا استجابة سوريا: ٥٨% من النازحين لم يحصلوا على مواد تدفئة هذا العام

أصدر فريق منسقو استجابة سوريا، اليوم الاثنين، بياناً حول الأوضاع الإنسانية السيئة التي تواجه المدنيين، وعدم قدرتهم على تأمين الغذاء، أو مواد التدفئة في مناطق شمال غربي سوريا.

وقال الفريق إن أوضاع إنسانية سيئة جداً تواجه المدنيين في شمال غرب سوريا، وتحديداً في المخيمات بالتزامن مع انخفاض كبير في درجات الحرارة، وسط العجز الكبير في تأمين مستلزمات المدنيين في المنطقة وعدم قدرة المنظمات العاملة في المنطقة على تقديم الدعم اللازم للسكان المدنيين في المنطقة، حيث أصبحت خيارات السكان محدودة جداً بين تأمين الغذاء أو مواد التدفئة لهذا العام.

وأضاف على الرغم من العديد من الحملات والمشاريع التي أدعت المنظمات تنفيذها خلال الشهرين الماضيين، إلا أنها لم تستطيع تغ
المنطقة، وحتى المستفيدين من تلك المشاريع لم تكن قادرة على تغطية احتياجاتهم إلا لأسابيع قليلة فقط.

وبحسب استبيانات أجراها الفريق في المخيمات حول واقع التدفئة خلال فصل الشتاء الحالي، فإن ٥٨ % من النازحين لم يحصلوا على مواد تدفئة لهذا العام.
في حين حصل ٣١% من النازحين على تدفئة تكفي لأربع أسابيع فقط (مع التقنين في استخدام مواد التدفئة)، وحصل ١١% فقط من النازحين على مواد تكفي (بين ستة وثمانية أسابيع فقط)، في حين اشتكى ٩٠% من النازحين من رداءة مواد التدفئة المقدمة وسوء النوعية المستخدمة في عمليات الاستجابة.
وأشار إلى أن القرى والبلدات والمدن في شمال غرب سوريا، فلم يحصل النازحين ولا القاطنين في المنطقة على مواد التدفئة، على الرغم من مطابقتهم للشروط والمعايير المفروضة على عمليات التوزيع.
ودعى منسقو استجابة سوريا كافة الجهات العاملة في المنطقة على تحمل المسؤولية الكاملة، وتأمين الدعم اللازم للمدنيين في المنطقة، في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة والتي فرضت خيارات صعبة على المدنيين بين الموت جوعاً أو برداً.

وقفة احتجاجية في مدينة اعزاز بريف حلب الشمالي تطالب بمحاسبة نظام الأسد على جرائم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

٩٠٪ يرفضون تجنيس الأجانب.. استطلاع رأي لـ"شركة (BUPAR) للأبحاث والاستشارات التركية" يقول إن ٨٥٪ من الشبان الأتراك يرفضون سياسات حكومة بلادهم تجاه اللاجئين السوريين والأفغان و٩٪ يؤيدها و٦٪ لم يبدي أي رأي حول الموضوع

بينهم حالات خطرة.. إصابة ١٥ عنصراً من قوات الأسد إثر استهداف حافلة كانت تقلهم بعبوة ناسفة قرب جسر بلدة خربة غزالة شرقي درعا

الاستخدام الخاطئ أحيانا.. نقدم إليكم هذه النصائح

مع انخفاض درجة الحرارة يلجا الكثيرون إلى وسائل التدفئة كالحطب والفحم والغاز والكهرباء حيث نشهد حوادث مأساوية يوميا بسبب الاستخدام الخاطئ أحيانا.. نقدم إليكم هذه النصائح

- الحطب والفحم
- تجنب وضع المدفأة قريباً من الستائر والمواد القابلة للاشتعال
- مراقبة الأطفال وتجنب تركهم منفردين واللعب بالقرب من المدافئ
- مراقبة المدفأة باستمرار وعدم الذهاب للنوم وهي مشتعلة خوفا من الحريق أو الاختناق
- اشعال الحطب في المدفأة خارج المكان الذي تتواجد فيه الأسرة حتى يشتعل بالكامل وينقطع الدخان المتصاعد منه
- الكهرباء
- تجنب توصيل المدفئة الكهربائية بالأسلاك المكشوفة والرديئة التي قد تسبب تماساً كهربائيا

يفضل عند اقتناء مدفأة كهربائية اختيار الأنواع التي تفصل عند سقوطها والتي تفي بمعايير الجودة والسلامة

- الغاز
- عند استخدام مدفأة غازية علينا التأكد من عدم تسرب الغاز قبيل إشعالها
- تفقد الخرطوم الواصل بين الاسطوانة وجسم المدفأة واستبدال مانعة التسرب "الجلدة" مع كل اسطوانة،بالإضافة الى ضرورة التأكد
- من صلاحية الصمام لان ذلك يقلل من خطورتها

مقبرتكم حوران

محتجون في مدينة اعزاز يطالبون بمحاكمة رئيس النظام السوري "بشار الأسد" بعد إصداء منظمة الأسلحة الكيماوية تقريرا يحمّل النظام السوري مسؤولية الهجوم الكيماوي على مدينة دوما عام ٢٠١٨

السجل التجاري.. عبء إضافي على الباعة في سوريا

شكّلت قضية "السجل التجاري" في مناطق سيطرة النظام منذ أسابيع قليلة، عامل أرق للباعة، بعدما منحت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مهلة لجميعهم، للحصول على سجل تجاري.

واعتمدت الوزارة مهلة بداية حتى منتصف كانون الثاني الحالي، قبل تمديدها حتى نهاية شباط المقبل، وتفرض على جميع الباعة بمختلف مسمياتهم ودرجاتهم، مراجعة أمانات السجل التجاري في محافظاتهم، خلال الفترة المحددة.

وبعد موجة ردود فعل لم ترحب بالقرار، وصلت إلى صفحة الوزارة في "فيس بوك"، وتراوحت بين التذمر والحديث عن إغلاق الدكاكين، واعتبار القرار "بوابة سرقة"، مع تشكيك بإمكانية تطبيقه على المقرّبين من السلطة، جاء التبرير الحكومي هزيلًا عبر صحيفة" الوطن "المحلية، وعلى لسان مسؤول لم تذكر اسمه، ففي ٢٨ من كانون الأول ٢٠٢٢، أوضح مدير في وزارة التجارة الداخلية للصحيفة، أن التعميم "مساهمة في تنظيم أنشطة "اقتصاد الظل" المنتشرة حاليًا.

ولفت المدير إلى أن الدعم الحكومي سيُرفع عن كبار تجار الجملة إثر حصولهم على السجل التجاري، باعتبار أن التاجر قد يكون من الدرجة الثانية أو الثالثة أو الأولى إذا كان مستوردًا.

وكانت الوزارة نفت في نص المهلة التي منحتها للباعة أواخر ٢٠٢٢، استثناء كل الحاصلين على سجل تجاري من الدعم الحكومي، موضحة ان التجار من الدرجة الرابعة وما دون، سيبقون في "منظومة الدعم"، كما أن أصحاب المحال الصغيرة أو باعة المفرق، ونصف الجملة، لا يمكنهم الحصول على سجل تجاري أكثر من الدرجة الرابعة، ما يعني بقاءهم ضمن "المنظومة."إلى جانب ذلك، يساعد إلزام الحصول على السجل، في معرفة من هم الباعة بالقانون، ويتيح للدكاكين الاستفادة من خدمات، كالحصول على أسطوانة غاز صناعية، إذا كانت المنشأة مطعمًا شعبيًا مثلًا، وفق ما نقلته "الوطن."

الفاتورة كبيرة

الانتقادات التي طالت الإجراء الحكومي لم تقتصر على آراء المتضررين فقط، وتعدّتها إلى عاملين في القطاعات الحكومية ذات الصلة.

وفي ١٧ من كانون الثاني الحالي، أوضح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، محمد الحلاق، أن التكاليف الكلية التي يجب أن يدفعها أصحاب الفعاليات التجارية للحصول على سجل تجاري من الدرجة الرابعة تتراوح بين ٨٠٠ ألف ومليون ليرة سورية (الدولار الأمريكي يساوي ٦٦٧٠ ليرة سورية بتاريخ تحرير التقرير،

وعلى البائع دفع ٨٥ ألف ليرة لغرفة التجارة، و١٥٠ ألف ليرة لأمانة السجل التجاري، إلى جانب مدفوعات أخرى للتأمينات الاجتماعية، وضريبة الرواتب والأجور، وتكاليف النقل والمواصلات، ما يستغرق أيضًا عدة أيام للحصول على السجل.

كما تفرض غرفة التجارة على البائع دفع ٥٠ ألف ليرة سنويًا للاشتراك في الغرفة، بالإضافة إلى رسوم انتساب سنوية بقيمة ٣٥ ألف ليرة أيضًا.

وأشارت وزارة التجار الداخلية، في وقت سابق، إلى أن كل من غرف التجارة تتقاضى رسمًا مختلفًا للسجل التجاري من الدرجة الرابعة، موضحة أنها ستلزم جميع الغرف بتقاضي الحد الأدنى من الرسوم.

البائع محاصر

هشام، بائع ملابس في مدينة حماة، وسط سوريا، يعمل في المهنة منذ خمس سنوات، لم يحصل خلالها على السجل التجاري، بسبب التكاليف المترتبة على هذه الخطوة من وجهة نظره.

وأوضح البائع، لعنب بلدي، أن إصدار السجل التجاري قد يحرمه من الدعم، ما يعني أيضًا معاناة إضافية لتأمين الاحتياجات الأساسية، جراء ارتفاع أسعارها الحاد.

المدفوعات والالتزامات المترتبة على المحل التجاري لا تتوقف على السجل، فدوريات التموين شبه يومية، وتفرض عند كل زيارة للمحل مخالفات عديدة، حتى لو كان البائع متبعًا للقواعد والتعليمات والأنظمة، إذ توجد ثغرات يستغلها التموين، من قبيل البحث عن منشأ البضاعة ومدى مطابقتها للمواصفات، وعدم وجود دفتر فواتير نظامي، والأسعار التي تخضع أصلًا لمتغير سعر الصرف، وفق البائع.

وتضع هذه العوامل البائع أمام احتمالين، إما دفع مخالفة بما لا يقل عن ١٢٠ ألف ليرة أو دفع رشوة لتلافي المخالفة، قيمتها لا تقل عن ٥٠ ألف ليرة.
وبالنسبة لهشام (٣١ عامًا)، فتكلفة السجل التجاري التي يمكن أن تصل لمليون ليرة، مرهقة، فالباعة من الدرجة الرابعة مجبرون على دفع هكذا مبلغ في وقت قد لا تتجاوز به قيمة البضاعة في دكاكينهم مليونًا أو مليوني ليرة سورية أحيانًا.
ويضطر أصحاب المحال التجارية لتزويد المحل بالكهرباء عبر "الأمبيرات"، إذ يدفع هشام ١٥٠ ألف ليرة سورية أسبوعيًا لقاء تزويد محله بـ٢.٥ أمبير من الكهرباء، للتعويض عن غياب الكهرباء النظامية، والتي بالكاد تأتي لساعة أو ساعتين في اليوم، أمام أكثر من ٢٠ ساعة تقنين كهربائي.
كما أن أعطال الشبكة التي تحولت لعمل مقصود، وفق هشام، تجبر البائع على رشوة عاملي الكهرباء مقابل تصليح الخط والحصول على كهرباء قليلة لا تكفي لشحن الهواتف المحمولة والبطاريات، وهذا يعني ٥٠ ألف ليرة سورية أخرى تُخصم من الأرباح بشكل شبه يومي.
يفضل هشام البقاء في محله دون سجل تجاري، مبيّنًا أنه قد يغلق محله عند الضرورة، لتلافي تكاليف السجل التجاري، التي ستشكل إلى جانب أجور العاملين والتأمينات الاجتماعية، وما يجب دفعه سنويًا للمالية من ضرائب، عبئًا لا يمكن للبائع استيعابه، وهذا إذا كان مالكًا للمحل أصلًا، ولم يكن ملزمًا بإيجار شهري أيضًا.
ونقلت صحيفة الوطن " في ٢٨ من كانون الأول ٢٠٢٢، عن مدير في وزارة التجارة الداخلية (لم تسمه)، أن السجل التجاري لا يفرض على باعة الدرجة الرابعة تسجيل عمالهم بالتأمينات الاجتماعية.

وجهة نظر اقتصادية

الدكتور في العلوم المالية والمصرفية، فراس شعبو، أوضح لعنب بلدي أن النظام السوري يلجأ منذ سنوات لتأمين أي مورد مالي بوسائل تقليدية وغير تقليدية، رغم ادعائه التنظيم وهيكلة الاقتصاد السوري، بما يوحي للعالم أنه يحاول تحسين الوضع الاقتصادي في السوق، لكن الهدف يتراوح بين الرسوم والغايات الضريبية أيضًا.
ويعني حصول البائع على سجل تجاري أنه بات مكشوفًا ضريبيًا، تحت تصنيف ودرجة معينة تخضعه لمعايير مختلفة، بهدف رفد خزينة الدولة ببعض المبالغ، وفتح الباب للمنتفعين والمتنفذين لتحصيل أموال إضافية عبر التلاعب والرشاوى، وقد يربطها النظام مستقبلًا بالاستيراد والتصدير، وما يحق أو لا يحق للبائع، وفق درجته، بالإضافة إلى شروط صارمة محتملة قد تدفع التاجر للهرولة خلف الحصول على سجل تجاري، وفق شعبو.
كما أشار الباحث لاتجاه بعض البائعين لإلغاء السجل التجاري في سبيل الإبقاء على الدعم، بعد قرارات النظام المتعلقة بإزالة فئات محددة من المواطنين واستثنائهم من الدعم.

التذكير اليومي بالتقويم الهجري يوم الثلاثاء